تقرير التنمية العربية – الإصدار الثامن

دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية

استعراض نقدي

مُراجع التقرير: دكتور جودة عبد الخالق[1]

"دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية" هو موضوع الإصدار الثامن لتقرير التنمية العربية (2024). إن إصدار تقرير للتنمية العربية بوتيرة سنوية حدث مهم بلا شك، ويستحق المتابعة والرصد والتحليل من الخبراء وصانعي السياسات وكل المهتمين بقضايا التنمية في الوطن العربي. لكن موضوع التقرير هذه المرة له أهمية خاصة، " **دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية**". فهو موضوع تأخر كثيرًا وطال انتظاره. فأهلًا به. وتحية للجهات الثلاث المسئولة عن إصداره، وهي: المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة.

يتناول التقرير علاقة البيانات بعملية التنمية في الدول العربية عبر فصوله الستة في التسلسل التالي: الفصل الأول: الإحصاءات والبيانات والتنمية المستدامة؛ الفصل الثاني: نظم الحسابات القومية العربية؛ الفصل الثالث: فجوة البيانات العربية: جذورها وحجمها واستراتيجيات تجسيرها؛ الفصل الرابع: قيود البيانات ومتطلبات بناء النماذج الاقتصادية؛ الفصل الخامس: حوكمة البيانات الحكومية: الخبرة الدولية والسياق العربي؛ الفصل السادس: اقتصاد البيانات والتوجهات الحديثة في عصرالرقمنة: دروس من تجارب دولية. كما يشمل النص المكتوب عدد 29 جدولًا و33 شكلًا بيانيًا. كما يحتوي التقرير في بدايته على كلمة افتتاحية وملخص تنفيذي وافٍ، وينتهي بخاتمة.

من حيث الشكل، جاءت لغة التقرير سلسة وواضحة إلى حد كبير، لكن الفصول تباينت في أحجامها تباينًا واضحًا. فقد تراوحت الفصول بين 20 صفحة لأصغرها (الفصل السادس)، و54 صفحة لأكبرها (الفصل الثالث). وهذا يخل بالتوازن المطلوب في مثل هذه التقارير. ولكن على الرغم من الطول المفرط للفصل الثالث، إلا أنه ركز فقط على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ووضع الخطط التنموية، وأغفل بُعْدًا مهمًا في مجال العلاقة بين البايانات والتنمية: أعني بذلك البيانات والمعلومات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرارات والخطط التنموية. فوضع الخطط السليمة لتحقيق

[1] أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ووزيرالتضامن والعدالة الاجتماعية الأسبق، ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق.

الأهداف التنموية أمر ضروري لنجاعة تلك الخطط وضمان تحقيق أهدافها. لكنه ليس نهاية المطاف، بل لا بد من متابعة التنفيذ للتأكد من تحقيق تلك الأهداف وتصحيح أي انحراف عن المسار المرغوب فيه. والمتابعة تحتاج إلى بيانات.

والتقرير يعاني من بعض نقاط الضعف: فيما يتعلق بتعريب المصطلحات والتوثيق. إذ تكشف قراءة التقرير عن الحاجة المُلّحة للتوافق على رطانة مشتركة بين الدول العربية في مجال البيانات الاقتصادية. فلدينا عدة مناطق متمايزة في العالم العربي: المشرق، وشمال أفريقيا، والمغرب، ووادي النيل، والخليج العربي. وتختلف الرطانة الاقتصادية من منطقة إلى أخرى. ويتضح ذلك في أكثر من موضع. وعلى الرغم من أن هذا موضوع لا يخلو من صعوبات وتعقيدات، إلا أنه يستحق الاهتمام من منظور التكامل العربي. لذلك، فقد يكون مفيدًا أن تنظم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، على هامش مؤتمرها السنوي، فعالية خاصة (ورشة عمل) لبحث هذا الموضوع المهم ومناقشته. وسنرجئ أهم ملاحظاتنا في هذا الشأن إلى نهاية هذ العرض.

يضاف إلى ذلك أن التقرير اهتم فقط بالبيانات الكمية، لم يول الاهتمام المطلوب بالمعلومات والبيانات غير الكمية أو النوعية. صحيح أن التقرير أشار إلى الإحصاءات والبيانات الاجتماعية في الفصل الأول (الجزء 3.1)، لكنه اقتصر على مجالات السكان وظروف السكن والصحة والتعليم والعمل والفقر واللامساواة. فمعلوم أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية فى ظل العولمة، أصبحت تفرز أبعادًا ومشكلات خطيرة تتصل بالجوانب الاجتماعية والنفسية يصعب رصدها ومتابعتها إلا باستخدام هذا النوع من البيانات. وكان الأمر يقتضي مساهمة خبراء في مجال الاجتماع وعلم النفس لتغطية هذا النقص.

كما أن التقرير تجاوز نطاق الرصد والمتابعة (بالتركيز على البيانات) إلى مجال التقييم وتفسير الظواهر. على سبيل المثال، عند تناوله موضوع البيانات في مجال الفقر واللامساواة رصد أن التقدم المحرز في هذه المجالات أقل بكثير من المستهدف، وأن هناك قلقًا واسع النطاق بشأن عدم تقاسم فوائد النمو بطريقة منصفة. لكنه أرجع ذلك كلية إلى ما أسماه الأزمات الاقتصادية المستمرة (ص37). وفى تقديرنا أن هذا التفسير غير موضوعي لسببين.

السبب الأول، أنه لم يحدد ماهية تلك الأزمات الاقتصادية المستمرة.

السبب الثاني، أنه تجاهل مسئولية السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول العربية عن عدم تقاسم فوائد النمو بطريقة منصفة. والحقيقة أن عدم العدالة في توزيع ثمار النمو في الدول العربية مرده إلى كل من الصدمات الخارجية والسياسات الداخلية. أما أيهما أكثر تأثيرًا، فهذا موضوع آخر.

ويهدف تقرير التنمية العربية في إصداره الثامن هذا إلى تسليط الضوء على دور البيانات الإحصائية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. وبصورة أكثر تحديدًا، يعالج التقرير شُح الدراسات التي تتناول موضوع العلاقة بين البيانات والتنمية، بالتركيز في هذه الإصدارة على "العلاقة بين التنمية المستدامة ومتطلبات البيانات التنموية". فكما يذكر التقرير بحق، "تتعزز جودة السياسات والقرارات التنموية باستنادها على المعرفة والأدلة العلمية والشواهد الإمبريقية والتجارب الناجحة" (ص. 11). ويتطلب ذلك بناء منظومة إحصائية قادرة على توفير البيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، وإتاحتها لمستخدميها. وفى ضوء الهدف من التقرير، فإن القارئ المُدَقِقْ لا بد أن يتساءل عن العائد من الفصل الرابع (قيود البيانات وبناء النماذج الاقتصادية). ففي تقديري أن هذا الفصل معالجة مَدْرَسِية صِرْف للموضوع، ولا يخدم الهدف من التقرير، ولا يضيف شيئا ذا قيمة لمسألة التنمية المستدامة ومتطلبات البيانات التنموية. كما أن قراءة الفصل السادس قراءة متمعنة تستدعي السؤال: هل موضوعه هو اقتصاديات البيانات أم اقتصاد البينات كما جاء في التقرير؟ في تقديري أن الأقرب للتعبير عن محتويات الفصل السادس هو اقتصاديات البينات وليس اقتصاد البيانات.

من الأمور المهمة التي رصدها التقرير اتجاه فجوة البيانات في الدول العربية (مُقاسة بنسبة المشاهدات غير المتوفرة كل سنة من مجمل المؤشرات المدونة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية البالغ عددها 1292 مؤشرًا)، إلى الاتساع بعد 2022. فبعد أن كانت قد تقلصت من 90% عام 1960 إلى 43% عام 2018، اتسعت مجددًا إلى 68% بين عامي 2018 و2022 (ص. 14). والسؤال المهم من منظور مناقشة فجوة البيانات في علاقتها بخطط التنمية هو: هل كل المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية على نفس الدرجة من الأهمية؟ أم أن منها الأكثر أهمية ومنها الأقل أهمية؟ ومنها ما هو بين هذا وذاك؟

بخصوص موقف بيانات التشغيل والبطالة وسوق العمل (الفصل الأول: ص. 31)، تناول التقرير حالات العراق والأردن ولبنان والمغرب فقط. ولكنه لا يذكر شيئًا عن حالة مصر على الرغم من تقدمها في هذا المجال، كما يتجلى في النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة بالعينة وإحصاءات سوق العمل التي تصدر بانتظام منذ سنوات طويلة. في الحديث عن التعاون الإقليمي في نشر البيانات الاقتصادية، يشير التقرير إلى تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ويتجاهل إطار جامعة الدول العربية، على الرغم من أنه توجد إدارة للإحصاء في جامعة الدول العربية. وهذه الإدارة لها بالفعل جهود متعددة في هذا المجال. ولا بد من تقييم هذه الجهود في سياق تقرير كالذي نستعرضه هنا.

ويتضمن التقرير جهدًا مشكورًا لمناقشة مؤشرات القدرة الإحصائية، وتقييم فجوة البيانات، تمهيدًا لاقتراح تجسير هذه الفجوة. وهذا الجهد يحتاج إلى المتابعة والبناء عليه. وفي هذا السياق، ذكر التقرير الجهات التي استند إليها، والتي تنشر بيانات بشكل متسق على امتداد فترة زمنية طويلة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واليونيدو والأونكتاد واليونيسكو. وبالإضافة إلى الجهات التي حددها التقرير (ص ص. 124–25)، من المهم أن نضيف إلى هذه الجهات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT Database)، وكذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالخرطوم، فكلاهما تمتلك قواعد بيانات تحوي بيانات تفصيلية عن الغذاء والزراعة، باعتباره من أكثر القطاعات أهمية في سياق الحديث عن التنمية المستدامة في الدول العربية.

الفصل الثالث عن فجوة البيانات العربية يعد من أهم فصول التقرير، وهو يعد إضافة حقيقية في مجال مناقشة دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية. وهذا الفصل يشتمل على كم كبير من البيانات والمؤشرات، وربما يبرر ذلك الطول الزائد لهذا الفصل بالمقارنة بباقي الفصول (أكثر من مرة ونصف متوسط الطول لكل الفصول). القسمان 1.4.3 و32.4. من الفصل الثالث (ص. 125– 134) يحويان مناقشة مستفيضة لفجوة البيانات ومؤشرات التنمية العربية ومؤشرات التنمية المستدامة. وفي تقديرنا أنه يحتاج لمناقشة تتناسب مع أهميته. وفي هذا المجال، لدينا عدة ملاحظات حول المفاهيم والمنهجية وطريقة تحليل البيانات.

1– جاء فى التقرير أن "البيانات غير المتوفرة للدول العربية تبلغ نحو 60% من إجمالي المؤشرات على الفترة 2000– 2024" (ص. 129). وهذا كلام لا معنى له. فالمدى يتراوح بين 68.2% (جزر القمر) و52,5% (المغرب)، وهو مدى واسع. كما أن المتوسط محسوب لفترة طويلة (25 سنة) شهدت تطورات وأحداث مهمة (مثل جائحة كورونا). وكل هذا الكلام يشوبه عدم الدقة.

2– خذ أيضًا الجدول 2.3 (ص 129) عن فجوة البيانات العربية حسب مكونات مؤشرات التنمية العالمية 2010–2022 (ص. 128). في هذا الجدول يتم تصنيف الدول العربية طبقًا لمستوى التنمية البشرية إلى أربع مجموعات: دول ذات تنمية بشرية منخفضة، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة، ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة، ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدًا. لكن الجدول لا يوضح الدول التي تنتمي إلى كل مجموعة من هذه المجموعات الأربع. وبذلك يعجز القارئ عن قراءة الأرقام قراءة محددة، وبالتالي مفيدة.

3– عند مناقشة مؤشرات التنمية المستدامة، لا يتم التمييز بين الدول التي تعتمد بدرجة عالية في توليد الدخل على مصادر ريعية من موارد ناضبة (البترول والغاز الطبيعي)، وتلك التي تعتمد على موارد متجددة (الزراعة والصناعة). فجزء ملموس مما يعد دخلًا في حالة تلك الدول هو في حقيقته استنزاف للموارد الطبيعية الناضبة، ويقلل من إمكانيات النمو في المستقبل. وبناء عليه فإن هذا الخلط بين الدخل كونه تدفقًا مستدامًا للقيمة المضافة للعمليات

الإنتاجية التي يتضمنها النشاط الإنتاجي في الاقتصاد، ومجرد تحويل الثروة من صورة إلى أخرى يؤدي إلى تحيز في الاستنتاجات لصالح دول الخليج، ويظهرها بأداء أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالدول الأخرى.

4- على الرغم من أهمية القضايا التي يناقشها الفصل الثالث، إلا أنه يقدم كمية من البيانات في مجموعة كبيرة من الجداول والأشكال البيانية (عددها 13 جدولًا و 13 شكلًا بيانيًّا) تُبطن أكثر مما تُظهر. خذ على سبيل المثال الشكل 9.3 والذي يتعلق بتطور فجوة البيانات العربية (مُقاسة بنسبة المشاهدات غير المتوفرة من إجمالي المشاهدات كل سنة، حسب مستويات التنمية البشرية خلال الفترة (1960- 2022) (ص. 126). بصورة عامة يُظهر هذا الشكل تحسنًا في القدرات الإحصائية للدول العربية يتمثل في تضييق فجوة البيانات من 90% إلى 43%. ولكن الفجوة عادت للارتفاع في سياق جائحة كورونا، فبلغت 66% عام 2022 (ص. 125).

بالنسبة للجدول 3.3 (ص. 130)، فهو يحتوي على تطور نسب البيانات غير المتوفرة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة 2000- 2024. وهو يقارن نسبة البيانات غير المتوفرة بطريقتين مختلفتين، تجعل المقارنة بينهما بلا معنى. أما الجدول 4.3 (ص. 132) فهو غير مفهوم إطلاقًا. فبعض الخلايا (الخانات) فيها رقم 1، والباقي تُرك. ولا يوجد تحديد لمعنى ذلك، لا في ثنايا النص ولا في التوثيق أسفل الجدول. نفس الملاحظات تنطبق على جدول 6.3 (ص. 134)، الذي يحتوي بيانات عن نسب توفر البيانات في الدول العربية حسب أهداف التنمية المستدامة الـ 17، لكن لا يحدد السنة أو الفترة التي تغطيها البيانات.

5- كما أن الجداول في هذا الفصل تحتوي على كم كبير من البيانات، وربما تكون هذه ميزة. ولكن القارئ يشق عليه متابعة التطورات التي تكشف عنها البيانات من خلال الكثير من تلك الجداول. وربما كان من الأفضل تصوير نفس البيانات بإحدى طرق الرسم البياني المناسبة، كرسم الرادار أو االنجمة (Radar or Star graph). ونعطي هنا كمثال الشكل الراداري لتطور فجوة البيانات العربية لإجمالي مؤشرات التنمية المستدامة (المصفوفة المكونة من خلايا العمود الأخير والسطور الثلاثة الأخيرة من الجدول 2.3 ص 128). هذه البيانات تعبر عن تطور الفجوة في المؤشر الكلي للتنمية المستدامة لكل من المجموعات الأربع للدول العربية خلال الفترات 2000-2010 و2011-2018 و2011-2022). وأعتقد أن الشكل البياني التالي يعبر عن التطور بشكل أوضح مما يظهره الجدول 3.2 في التقرير.

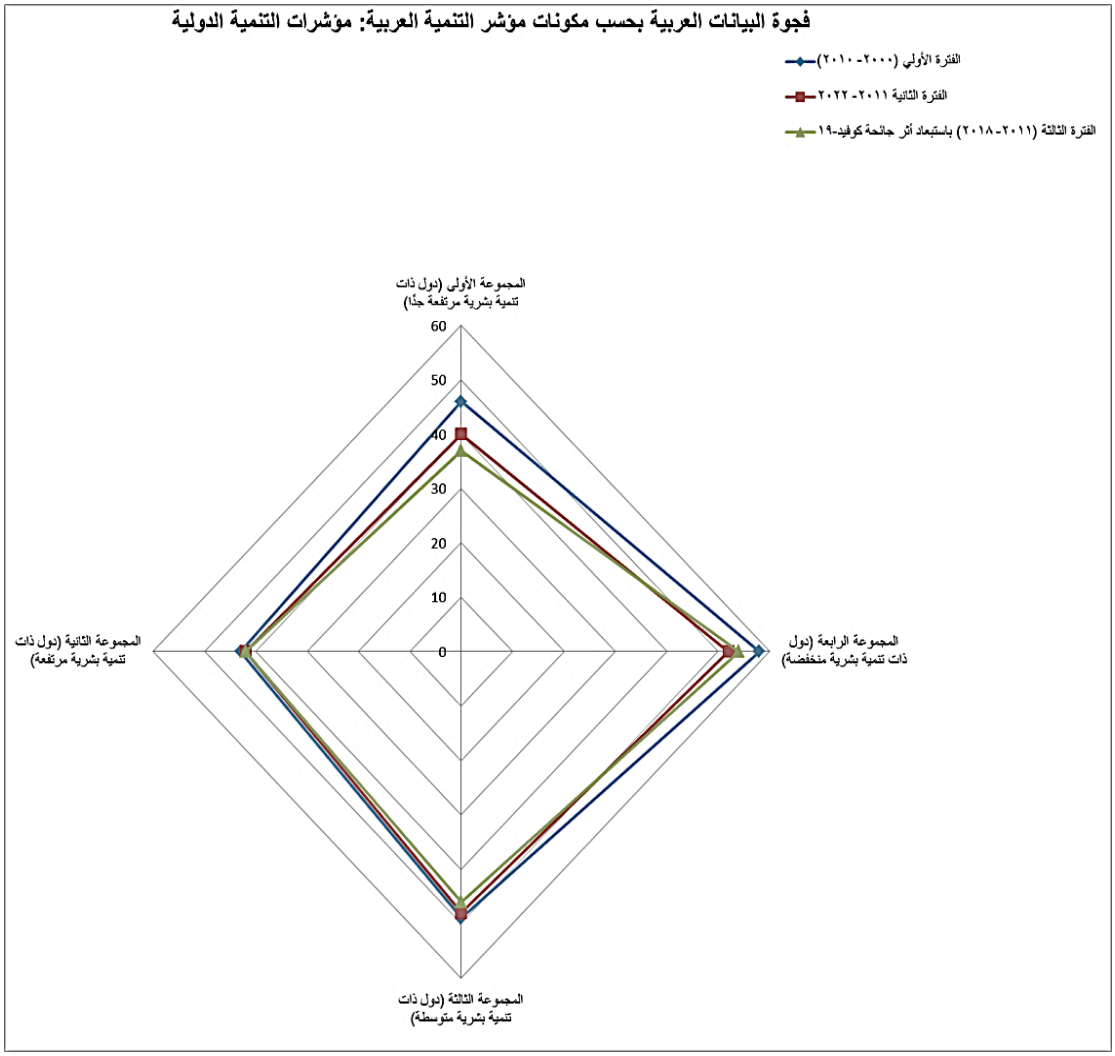

6- **الفصل الرابع** عن قيود البيانات ومتطلبات بناء النماذج الاقتصادية لا يضيف جديدًا إلى التقرير. فهو فصل مَدرسِي يتضمن مجرد سرد للبيانات المطلوبة للأنواع المختلفة للنماذج الاقتصادية. لكنه لا يناقش قيود البيانات وعلاقتها ببناء النماذج. كما أن النص يحتوي على تعريب للكثير من المصطلحات على خلاف المستقر عليه في مجال التحليل الكمي. ولنأخذ بعض الأمثلة: التغذية الراجعة (ص. 162)؛ التباين المتغاير (ص. 163)؛ الخطية المعممة (ص. 163)؛ الانحدار الذاتي المتجه (ص. 169)؛ البيانات ذات التواتر العالي (ص. 170)؛ نماذج تحليل العوامل (ص. 172)؛ السلاسل المقطعية (ص. 174)؛ نمذجة الاقتصاد القياسي (ص. 174)؛ التعلم الآلي (ص. 178) . وهذه مجرد أمثلة. وهناك غيرها كثير.

7- وفيما يتعلق بمسألة الرطانة، أقترح تنظيم ورشة عمل بالتعاون بين معهد التخطيط القومي والمعهد العربي للتخطيط ومَجمَع اللغة العربية لمناقشة هذا الموضوع المهم. **فالتوافق على مصطلحات عربية** في هذا المجال الذي

يتطور بسرعة أصبح مهمة لا تحتمل التأجيل. كما أشير بهذه المناسبة إلى الجهد الذي بذلته لجنة الاقتصاد في مجمع اللغة العربية بالقاهرة والذي كان أحد ثماره مجلدًا بعنوان "معجم المصطلحات الاقتصادية" (القاهرة، 2019).

ملحق: ملاحظات تتعلق بتعريب المصطلحات والتوثيق:

أولا: فيما يتعلق بالتعريب

التنقيب عن البيانات (Data mining) (ص. 16). فمصطلح Data mining له معنى في مجال النمذجة الاقتصادية يختلف عنه في مجال البيانات الكبيرة. فالأول مذموم، والثاني محمود.

الأعوان الاقتصاديون (Economic Agents) (ص. 108). هذه ترجمة حرفية ولا تعكس المعنى الحقيقي. فكلمة "Agent" باللغة الإنجليزية لها أكثر من معنى، حسب السياق والمجال. ففي مجال الكيمياء مثلًا، تعني "العامل المُحفِّز" الذي يساعد على إتمام التفاعل.

تقرير التطلعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي IMF, Economic Outlook، وصحتها تقرير التوقعات أو الآفاق الاقتصادية (ص. 124).

الدخل بالقوة الشرائية المتعادلة (جدول 2.3: ص. 128).

التغذية الراجعة (ص. 162)، والأفضل استخدام تعبير (التغذية المرتدة Feedback).

الحوسبة الكمية Quantum Computing(239)، والصحيح الحوسبة الكمومية.

ثانيًا، فيما يتعلق بالتوثيق

نلاحظ غياب سياسة عامة للتوثيق على مستوى التقرير كله. ونكتفي هنا ببعض الأمثلة فقط للتدليل. مثلا نجد أن الفصل الأول في سياق الحديث عن الوضع الديموغرافي في الدول العربية يشير إلى Tabutin and (Schoumaker, 2020) (ص. 34)، على الرغم من أن المرجع يتعلق بأفريقيا، وما يسمى جنوب الصحراء حصريًا. والفصل الرابع بصفة خاصة يلفت النظر بتواضع درجة التوثيق. فعلى امتداد هذا الفصل كله، لا يجد القارئ إلا عبارة "تم إنشاؤه من عدة مصادر". وهذا عيب شديد في الكتابة العلمية. فمثل هذه العبارة لا تضيف جديدًا للنص، ولا تُمكّن القارئ من معرفة مصدر البيانات/المعلومات. كما يرد في متن الفصل الثالث (ص. 129) إشارة إلى تقرير منهجية بناء مؤشرات التنمية المستدامة، الذي تم إعداده سنة 2018، ولم يتم إثباته في قائمة المراجع بالرغم من أهميته.